تقسيم الأقاليم وعلاقتها بالحرب على اليمن

Territorial Division and its Relationship to the War on Yeme

د. زيد علي حسن الوريث*

*أستاذ العلوم السياسية جامعة صنعاء

الملخص:

شهد اليمن في العام 2011م تحولات كبيرة في نظامه السياسي ،كما حدث في اغلب بلدان الربيع العربي ،وفي خضم تلك التغيرات الدراماتيكية التي شهدها اليمن ُطرح مشروع تقسيم الأقاليم لحل مشكلاته ،والانتقال باليمن من النظام البسيط الى النظام الفيدرالي ،ونظراً للكثير من العيوب التي اكتنفها نظام التقسيم للأقاليم أدت الى فشلة ،وزيادة حدة الصراع بين القوى السياسية اليمنية ، و كان سبباً لاندلاع الحرب في اليمن ،وبعد ست سنوات من الحرب في اليمن ،وبمشاركة إقليمية ودولية باتت اجندة تلك القوى واضحة تهدف الى فرض نوع جديد من الأقاليم ،وتقسيم اليمن وفقاً لمصالحها ،ولكن تلك الاجندة لا يمكن ان يكتب لها النجاح في اليمن الذى يشهد حراكاً وطنياً يرفض كل المشاريع الخارجية .

الكلمات المفتاحية: تقسيم الأقاليم، الحرب العدوانية، الفيدرالية، دول التحالف، مناطق النفوذ.

Abstract:

Like most Arab countries, Yemen witnessed major transformations in its political system in 2011. Amidst the dramatic changes that Yemen witnessed then, a draft proposal of dividing Yemen into regions was put forward to solve its problems, and to move Yemen from a simple unitary system to a federal system. As a result of the many shortcomings of the territorial division system, it had led to failures and fueled conflicts among Yemeni political forces. Consequently, war broke out in Yemen. After six years of war on Yemen, with regional and international involvement, the agenda of these forces has become obvious, aiming to impose a new type of territorial division system of Yemen according to their own interests. However, this agenda could not succeed in Yemen, which is experiencing a national mobility that rejects all forms of foreign interference.

ISSN : 2410-1818

Key Words: Territorial Division, Countries, Spheres of Aggressive War, Federalism, Coalition Influence.

مقدمه:

اثار موضوع تقسيم الاقاليم جدلاً كبيراً بين مختلف القوى السياسية في اليمن في حينه، نظراً لإكتنافه على الكثير من الغموض ،وعدم الموضوعية، والواقعية ،وبدلاً من توفيره حلولاً للقضايا الشائكة التي تعاني منها اليمن، فتح الباب على مصراعيه وأسس لنزاعات بين مختلف مكونات المجتمع اليمني، وزاد من حدة الانقسام والصراع بين القوى السياسية اليمنية، وصولاً الى اندلاع الحرب، وبمشاركة اطراف اقليميه ودوليه، وبالنظر إلى تعدد أسباب الحرب على اليمن ،والتي لها قرابة السبع سنوات منذ اندلاعها ،كان موضوع تقسيم الأقاليم حاضراً فيها بقوة ،بل انه هدفاً رئيساً لدول التحالف السعودي – الاماراتي ،و كان من الأسباب الرئيسة لقيام الحرب ، وخلال هذه الدراسة سنتناول تاريخ الفيدرالية في اليمن ،و نظام تقسيم الأقاليم في اليمن وأسباب فشله وعلاقته بالحرب الدائرة في اليمن وما علاقة القوى الإقليمية والدولية بذلك ومعرفة اجندتها في اليمن، ومستقبل الأقاليم ،والفيدرالية في اليمن في ظل الصراع العسكري الجاري في اليمن ،والتجاذب الإقليمي ،والدولي للوصول الى نتائج وتوصيات تمكن اليمنيون من اختيار النظام الاداري الأفضل لليمن .

مشكلة الدراسة:

اثار موضوع تقسيم الأقاليم في اليمن انقساماً حاداً بين القوى السياسية اليمنية، ومكونات المجتمع اليمني، وأدي الى تفاقم الصراع في اليمن، فماهي علاقته بتفاقم الصراع في اليمن؟ وهل كان نظام تقسيم الاقاليم سبباً رئيساً لاندلاع الحرب؟ وما هو دور العامل الإقليمي والدولي في اذكاء الصراع في اليمن؟ ان عدم توافق القوى السياسية اليمنية والمكونات اليمنية على نظام تقسيم كان سبباً لدفع أحد أطراف الصراع المحلية، والاطراف الإقليمية والدولية المساندة له إلى الاتجاه للحل العسكري لفرض نظام الاقاليم في اليمن؟ كل تلك الاسئلة ستحاول هذه الدراسة الإجابة عليها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

1- معرفة نظام تقسيم الاقاليم الذي تم الموافقة عليه في مؤتمر الحوار الوطني لتطبيقه في اليمن.
2- معرفة العيوب الذي اكتنفت مشروع تقسيم الاقاليم في اليمن للوصول الى النظام الإداري الذي يناسب اليمن وخصوصيته.
3- معرفة الدور الاقليمي والدولي في إذكاء الصراع واندلاع الحرب في اليمن.
4- معرفة ما إذا كان الاعداد الغير واقعي، والغير مدروس لنظام تقسيم الأقاليم في اليمن سبباً رئيسياً لفشل مشروع الاقاليم في اليمن.

ISSN : 2410-1818

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث كونه سيتناول موضوع تقسيم الاقاليم في اليمن واسباب فشله، ودور القوى الإقليمية والدولية في فرضه اثناء مؤتمر الحوار الوطني، وتهيئته للصراع في اليمن، ودور القوى الإقليمية والدولية في السعي لتقسيم اليمن، واجندتها المستقبلية في اليمن، والحلول المتاحة لدى اليمنيون لتنفيذها في اليمن.

فرضيات البحث:

ستكون فرضيات البحث على النحو التالي:

1- أن نظام تقسيم الاقاليم في اليمن كما اعد في مؤتمر الحوار الوطني شابه الكثير من العيوب ولم يكن الحل الامثل لمشكلات اليمن.
2- أن نظام تقسيم الأقاليم في اليمن كان سبباً رئيساً لإذكاء الصراع واندلاع الحرب.
3- ان فشل بعض القوى السياسية في اليمن والقوى الإقليمية والدولية في تطبيق نظام الأقاليم في اليمن والانتقال باليمن الى النظام الفيدرالي دفعها لاستخدام الحل العسكري لفرضه في اليمن.

منهجية الدراسة: سيتم استخدام منهجين في هذه الدراسة هما:

المنهج التاريخي: سيمكننا من تناول المراحل التاريخية للنظام الفيدرالي في اليمن، والاحداث التي مر بها اليمن منذ العام 2011م، واما المنهج الوصفي التحليلي: فسيمكننا من معرفة نظام تقسيم الأقاليم في اليمن، ووصف مواقف القوى السياسية اليمنية، وتحليل أسباب الفشل، ودوافع القوى السياسة في اليمن والقوى الإقليمية والدولية لفرضه في اليمن.

الفترة الزمنية للدراسة:

حددت الفترة الزمنية للدراسة من العام 2011 الى العام 2020م.

الدراسات السابقة:

هنالك العديد من الكتابات او المقالات التي نشرت حول نظام تقسيم الأقاليم في اليمن وعيوبه، والنظام الفيدرالي في اليمن منها دراسة لوضاح العولقي، وماجد المذحجي بعنوان (الحكم المحلي في اليمن في ظل النزاع والاضطراب) نشرها مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية في عام 2018م، وما يميز هذه الدراسة هو انها دراسة علمية منهجيه تناولت تاريخ الفيدرالية في اليمن، وموضوع تقسيم الأقاليم في اليمن، وعلاقته بالصراع والحرب الدائرة في اليمن وعلاقة الأطراف الإقليمية والدولية بذلك.

ISSN : 2410-1818

أولاً: ماهية النظام الفيدرالي:

ا-مفهوم الفيدرالية: هي كلمة مشتقه من federation

ومعناها الاتفاق أو المعاهدة أو التحالف أو النظام الاتحادي، والفيدرالية هي اتحاد وحدات سياسية تتنازل عن سيادتها الفردية للسلطة المركزية، ولكنها تحتفظ بسلطات حكومية محدودة، كما تعني الفيدرالية عملية توزيع السلطة بين حكومة مركزية، وعدد من الوحدات الإقليمية من خلال اعتماد الصلاحيات المتفق عليها في الدستور [2].

ب - دواعي تأسيس النظم الفيدرالية:

تنشا الدول ، والاتحادات الفيدرالية نتيجةً لاتحاد دول و كيانات، وقوميات مختلفة ،او في حاله تفكك دول موحدة, قد تكون لأسباب تعدد القوميات والأديان واللغات, بحيث يصعب ادارتها مركزيا ,الامر الذي يتطلب الانتقال الي النظام الفيدرالي ،وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة فيدرالية معاصرة على مستوى العالم, حيث نشأت عام 1787م.، وهناك حوالي 25 دولة فيدرالية في العالم تضم أكثر من 40% من مجموع سكان العالم، وتتكوّن الدولة الفيدرالية من حكومة اتحادية مركزية وحكومات محلية أخرى تتشكّل في الأقاليم الفيدرالية المكوّنة ضمن إطار دولة واحدة، وتتنظم وفقاً لدستور موحد يضمن وحدة الدولة تحدد فيه صلاحيات الحكومة المركزية، وحكومات الأقاليم التي لا تتعارض مع الدستور الاتحادي، ويكتسبُ النظام الفيدرالي أهمية بالغة لما يتمتع به من مرونة و واستجابة لاحتياجات وخصائص المجتمعات المحلية. [3]

ج - خصائص النظام الفيدرالي:

للنظام الفيدرالي العديد من الخصائص منها [4]:

- انه تنظيم إداري للدولة ينشأ في أي بلد استجابةً لأسباب وعوامل موضوعية او سياسية أو اقتصادية أو ثقافية.
- ان السلطة تُوزّع بين مستويات إدارية متعددة ولا يحتكرها المركز.
- النظام الفيدرالي نمط من أنماط الوحدة، يهدف إلى توزيع السلطة والثروة بين الوحدات الادارية وفقاً للدستور.

---

[2] شؤرش حسن عمر، خصائص النظام الفيدرالي –دراسة مقارنة، المركز العربي: بغداد:2018م ص8.

[3]. شاهر إسماعيل الشاهر، تصنيف الأقاليم السياسية، دراسة منشورة، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ الزيارة 2020/6/14م

الرابط https://democraticac.de/?p=48667

[4] جورج أندرسون: مقدمة عن الفيدرالية، ترجمة: مها تكال، كندا: منتدى الأنظمة الفيدرالية، 2007، ص18.

ISSN : 2410-1818

- يُكون الاتحاد الفيدرالي بإحدى صيغتين: الأولى: تتم بين عدة دول مستقلة اتفقت طوعاً على أن تتوّحد لاعتبارات سياسية، أو اقتصادية أو غير ذلك.

الصيغة الثانية: أن تقرر دولة ما إعادة صياغة نمط وحدتها بالانتقال من الدولة البسيطة إلى الدولة الفيدرالية؛ وذلك لمعالجة مشاكل قائمة أو رغبة في تحقيق مزيد من التطور والنماء، كما حدث في تجارب بعض الدول، ومنها: البرازيل، وبلجيكا، واسبانيا، وماليزيا، وسويسرا.

- ان النظام الفيدرالي يختلف من دولة لأخرى ، وفقا لخصائص تلك الدولة ،وما يتناسب ومجتمعها، فهناك دول فيدرالية كبيرة من حيث المساحة وعدد السكان، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا وغيرهما، وفي المقابل هناك دول فيدرالية صغيرة من حيث المساحة، وعدد السكان، مثل: سويسرا، والإمارات العربية المتحدة، كما أن هناك دول فيدرالية تتميز بالتعدد والتنوع المجتمعي وتضم أجناساً وأعراقاً، واثنيات متعددة، مثل: الهند وماليزيا، وفي المقابل هناك دول فيدرالية لا توجد فيها أجناس وأعراق واثنيات متعددة، كالإمارات، وألمانيا.[5].

ثانياً: خلفية تاريخيه عن النظام الفيدرالي في اليمن:

أ- الفيدرالية في التاريخ القديم:

تأسست الدولة اليمنية القديمة من اتحاد قبائلي وفق مفهوم القبيلة المستقرة الزراعية وليس القبيلة البدوية المتنقلة ،وكانت للقبيلة في اليمن خصوصية تنفرد بها، قائمة على المصالح الدنيوية المشتركة لأبنائها ،وانعكس كل ذلك على شكل نظام الحكم السياسي ،والتنظيم الإداري للدولة في اليمن منذ القدم ،ولا يزال تأثيره قائماً حتى الوقت الحاضر وساد في الدول اليمنية القديمة نظام الحكم الملكي ، وكانت سلطة الملك مقيده يشاركه في إدارة شؤون الحكم مجلس يسمى (الأقيال) ،ويتكون من زعماء القبائل وكبار المُلاك ،ويشاركونه في إصدار التشريعات والقوانين الخاصة بالتملّك والضرائب وغيرها، وهو نظام كان سائد في معظم الدول اليمنية القديمة خلافاً لما كان سائد في الدول المعاصرة ، وهو نظام قائم على الشورى او أشبه ما يكون بنظام شبة ديمقراطي مقارنة بحكم الملوك الذين حكموا في تلك الحقبة من الزمن كآشور ، وبابل ومصر وإيران.،[6] يقول تعالى: (قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حتى تَشْهَدُونِ) [7]واما التنظيم الإداري للدولة فكانت الممالك اليمنية القديمة تقوم على أساس اتحادي، حيث ساد (نظام القيالة) ، وهو نظام حكم محلي

---

4) الفيدرالية–السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، السويد : IDEA ،2015" ، ص. 13

[6]) عيبان محمد السامعي ،الفيدرالية في اليمن ماضيا وحاضرا ،موقع الحوار المتمدن ،تاريخ الزيارة 2020/3/17

الرابطhttps://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

[7]) القران الكريم، سورة النمل اية رقم 32.

ISSN : 2410-1818

يقوم على أساس اتحادي أو شبه اتحادي يتمتع فيه الأمراء المحليون باستقلال ذاتي، وكان يُطلق على هؤلاء الأمراء لقب الأقيال ويتولى القيل تدبير شؤون المخلاف الذي يتولاه ؛أما المستوى الأعلى فيتعلق بالمهام السيادية ، وبشكل عام فان التقسيم الإداري للدولة، وتوزيع السلطة في اليمن القديم يشبه إلى حد كبير النظام الفيدرالي المعاصر[8] .

ب- الفيدرالية في التاريخ الإسلامي:

تشير المصادر التاريخية إلى أنه وبعد انتشار الإسلام في ربوع اليمن قُسمّت إلى ثلاثة مخاليف وهي: مخلاف الجند، وكان مركزه مدينة الجند، ومخلاف صنعاء وكان مركزه مدينة صنعاء، ومخلاف حضرموت، وكان مركزه حضرموت،

وقد عيّن الرسول (علية افضل الصلاة والسلام وعلى الّه) ولاة على تلك المخاليف، حيث عيّن باذان والياً على مخلاف صنعاء؟، وزياد بن لبيد البياضي والياً على مخلاف حضرموت، والصحابي الجليل معاذ بن جبل والياً على إقليم الجند بالإضافة إلى تعيينه والياً عاماً على اليمن[9] واستمر هذا التقسيم في زمن الخلفاء، قبل أن يتحوّل الحكم إلى ملك وراثي ارستقراطي بقيام الدولة الأموية، حيث دخلت اليمن في نفق مظلم ونشأت دويلات صغيرة خاضت حروباً بينية لردحٍ طويلٍ من الزمن[10]وظلّت اليمن خارجة عن السيطرة الفعلية للإمبراطوريات الإسلامية المتعاقبة طوال قرون من الزمن، إذ بقيت تتمتع بما يشبه الحكم الذاتي نظراً لبعدها الجغرافي عن عواصم تلك الدول، وفي النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي خضعت اليمن للسيطرة العثمانية ،ولم يستقر الوضع للعثمانيين طويلاً، فقد واجهوا مقاومة كبيرة من اليمنيين اضطرتهم لمغادرة اليمن عام 1635م، ثم عادوا مرة أخرى عام 1872م، ولقد عمل العثمانيون على إعادة تقسيم المناطق التي يسيطرون عليها إلى وحدات إدارية تبدأ بالألوية (مفردها: اللواء) ،وهي المدن الكبرى: صنعاء، وتعز، وإب، والحديدة، ثم يليها قضاء وهي المديرية، وتمتعت هذه الوحدات بصلاحيات إدارية واسعة، إلى أن تم عقد اتفاق "صلح دعان" عام 1911م بين أحمد عزت باشا مندوب السلطان العثماني ، وبين الإمام يحيى حميد الدين، وبموجبه خرج العثمانيون بصورة نهائية من اليمن[11]، واستمر التقسيم الإداري في اليمن كما هو أيام العثمانيون ،اما في جنوب اليمن ، فقد خضع للسيطرة البريطانية ابتداءً من احتلال عدن عام 1839م،وشرعت سلطة الاحتلال البريطانية في عقد اتفاقيات ومعاهدات مع السلطنات والمشيخات

---

[8]) عيبان محمد السامعي، مرجع سابق.

[9]) عيبان محمد السامعي، الفيدرالية في اليمن ماضيا وحاضرا، مرجع سابق

[10]) رياض الاحمدي، الفيدرالية في اليمن تاريخ الفكرة ومؤشرات الفشل، صنعاء: مركز نشوان الحميري 2014م، ص17.

[11]) الفيدرالية في اليمن، موقع نشوان نيوز ، الرابط https://nashwannews تاريخ الزيارة 2019/12/7م

ISSN : 2410-1818

التي كانت قائمة آنذاك ،فيما يسمى اتحاد شكلي سمي بمحميات عدن و في ال 30 نوفمبر 1967م تحقق الاستقلال و رحلت بريطانيا من جنوب اليمن[12].

ج- الفيدرالية بعد إعادة تحقيق الوحدة 1990م:

بقيام دولة الوحدة (الجمهورية اليمنية) في 22 /مايو/ 1990م، احتلّت لامركزية الحكم المحلي أهمية خاصة حيث تضمن دستور 1991م اللامركزية الإدارية والمالية في إطار الدولة البسيطة، وانتخاب المجالس المحليّة بكامل هيئاتها، بما في ذلك انتخاب المحافظين ومدراء المديريات، ومنحت هذه المجالس صلاحية إدارة الشأن المحلي كسلطة مستقلّة[13]، ولكن ذلك كان سبباٍ رئيساً من أسباب الخلاف بين طرفي الوحدة حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني آنذاك ،فطرح الحزب الاشتراكي فكرة الفيدرالية كحلاً للصراع، وأسفر الخلاف حول هذه المسألة ومسائل أخرى تتعلق بالحكم الى حدوث أزمة سياسية حادّة في اليمن عام 1993م ،مما دفع ع الطرفين للبحث عن حلٍ ، و تمّ على إثر ذلك التوصّل الى اتفاق بين طرفي الوحدة الحزب الاشتراكي وحزب المؤتمر الشعبي العام لاتفاق سمي (بوثيقة العهد والاتفاق) تم توقيعه في الأردن ، وبموجبة مُنِحت المجالس المحليّة المنتخبة صلاحيات واسعة [14] وبعد عام 1994م لم يتم العمل بذلك ، وجاء بعد ذلك قانون السلطة المحلية الذي تم إصداره في العام 2000م ، إذ منح القانونُ السلطة التنفيذيّة خيارين، هما: تعيين رؤساء المجالس المحلّيّة، كالمحافظين ومدراء المديريات، أو يتم انتخابهم من المواطنين، ويتم منح المجالس المحليّة صلاحيات وفقا لما هو منصوص في الدستور، وفي عام 2008م تم انتخاب المحافظين من قِبل أعضاء المجالس المحلية، إلّا أن أغلبية أعضاء تلك المجالس كانوا موالين للسلطة المركزية، ممّا يؤدي حُكماً إلى تنصيب المحافظين الذين يقع عليهم خيار رئيس الجمهورية| [15].

ثالثاً: خلفيه عن قرار التقسيم للأقاليم:

بعد دخول اليمن في ازمة سياسيه ابان ثورات الربيع العربي ، و قيام ثورة 11/فبراير/ 2011م، وتوقيع المبادرة الخليجية لتنظم الانتقال السلمي للسلطة في اليمن ،والتي كان من بنودها عقد مؤتمر للحوار الوطني ، حيث تم عقد مؤتمر الحوار الوطني خلال الفترة من 2013/3/25م الى 2014/3/25م

---

[12]) رياض الاحمدي، مرجع سابق ص24.

1) احمد محمد علي، التغيير–الإصلاح الديمقراطي في اليمن: ضروراته ومعوقاته، صنعاء: الافاق للطباعة والنشر 2011م ص.18.

[14]) علي عبد القوي الغفاري، الوحدة اليمنية: الواقع والمستقبل، صنعاء: مؤسسة الكتاب المدرسي 1997م، ص27.

[15]) مشـــير العثماني، الفيدرالية في اليمن المأزق ومقترحات الحل، المنظمة العربية للقانون الدســـتوري، تونس: نوفمبر 2020م ص18.

ISSN : 2410-1818

وكان من ضمن القضايا المطروحة في المؤتمر القضية الجنوبية ،وقضية صعده، ومن ضمن الحلول التي طرحت لحل القضية الجنوبية تقسيم اليمن الى أقاليم ، ولكن المؤتمر انقضى دون التوصل الى اتفاق حول موضوع تقسيم الأقاليم ،وعددها ،وكان من ضمن مخرجات المؤتمر صدور وثيقة الحل للقضية الجنوبية الصادرة بتاريخ 2013/12/23م ،التي اكدت على ضرورة تحول نظام الحكم في اليمن من النظام المركزي البسيط الى النظام الاتحادي الفيدرالي ،وفوضت مكونات مؤتمر الحوار الوطني رئيس الجمهورية آنذاك، ورئيس مؤتمر الحوار الوطني (عبدربه منصور هادي) لتشكيل لجنه برئاسته لدراسة الانتقال من نظام الحكم المركزي البسيط الى نظام فيدرالي اتحادي ، وكانت بعض القوى السياسية قد طرحت عدة خيارات لتوزيع الأقاليم في اليمن ما بين ستة اقاليم ,وأربعه اقاليم في الشمال, واثنان في الجنوب ،وهذا الطرح تبناه حزب الإصلاح وحزب المؤتمر الشعبي العام ,وخيار الاقليمين إقليم في الشمال ،واخر في الجنوب تبناه الحزب الاشتراكي ،وبعض فصائل الحراك الجنوبي المعتدلة [16], او اي خيار ما بين هذه الخيارات والخروج بقرار ويكون قرار اللجنة نافذاً ، و قد قام رئيس الجمهورية (هادي) بتشكيل لجنه في اواخر شهر يناير 2014م ، وقد بدأت اللجنة اولى اجتماعاتها بتاريخ 29/يناير/2014م ، و اختتمت اعمالها بصدور قرار التقسيم المعلن بتاريخ 10/فبراير/2014م [17] وقد تم تقسيم اليمن الى ستة أقاليم ([18])على النحو التالي:

1- إقليم أزال، ويضم كلاً من محافظات (صعده، صنعاء، ذمار، عمران).
2- إقليم سبأ، ويضم كلاً من محافظات (مأرب الجوف، البيضاء).
3- إقليم عدن، ويضم كلا من محافظات (عدن، ابين، الضالع ،لحج)
4- إقليم حضرموت، ويضم كلا من محافظات (حضرموت، شبوة، المهرة وسقطرة
5- إقليم الجند، ويضم كلا من محافظات (تعز واب)
6- إقليم تهامة، ويضم كلا من محافظات (الحديدة، المحويت، وريمه وحجه)

---

[16]) عدنان المقطري، خيار الدولة الاتحادية في اليمن الخلفيات والمبررات وتحديات الانتقال مجلة سياسات عربية العدد (33) يوليو 2018 ص18.

[17]) مشير العثماني ،مرجع سابق،ص25.

[18]) انظر جدول توزيع الأقاليم ص7.

ISSN : 2410-1818

ا-أهم ما تضمنه قرار التقسيم:

في فترة وجيزة لا تتجاوز العشرة ايام صدر قرار التقسيم المعلن للأقاليم المعلن بتاريخ 2014/2/10م بتقسيم اليمن الي ستة اقاليم، وهي اقليم حضرموت، وسبا، وازال، وعدن، والجند، وإقليم تهامة، حيث أشار الى اعتماد اللجنة على الاتي [19]:

1. المبادئ التي تم التوافق عليها في وثائق وادبيات مؤتمر الحوار الوطني.
2. تمتع المواطنين اليمنيين بكافة الحقوق والواجبات بما يحقق المواطنة المتساوية.
3. التنافس الايجابي للأقاليم.
4. التجانس لضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لتلبيه احتياجات الشعب في حياه كريمة.
5. القدرة الاقتصادية وامكانيه تحقيق كل اقليم للاستقرار الاقتصادي
6. الترابط الجغرافي.
7. العوامل الاجتماعية والثقافية والتاريخية.
8. تحقيق المبادئ التي اقرها اليمنيون والاعتماد عليها لإنشاء الدولة الاتحادية التي تهدف لضمان الشراكة العادلة في الثروة والسلطة وللحفاظ على الامن والسلم الاجتماعيين.
9. يجب ان يحدد قانون الاقاليم حدود الاقاليم، وبالإمكان مراجعتها بعد دوره انتخابيه وأكثر وتنظم بقانون اتحادي.

[19]) عدنان المقطري ،مرجع سابق ،ص28.

ISSN : 2410-1818

جدول يوضح عدد الأقاليم والمحافظات التي تتبعها ([20])

الرقم	الإقليم	م	الولايات	المساحة ك م2
1	إقليم آزال	1	محافظة صنعاء	38,749
		3	محافظة عمران	
		4	محافظة ذمار	
		5	محافظة صعدة	
2	إقليم الجند	6	محافظة تعز	15,560
		7	محافظة إب	
3	إقليم تهامة	8	محافظة الحديدة	29,615
		9	محافظة ريمة	
		10	محافظة المحويت	
		11	محافظة حجة	
4	إقليم حضرموت	12	محافظة حضرموت	359,944
		13	محافظة أرخبيل سقطرة	
		14	محافظة شبوة	
		15	محافظة المهرة	
5	إقليم سبأ	16	محافظة مأرب	66,214
		17	محافظة البيضاء	
		18	محافظة الجوف	
6	إقليم عدن	19	محافظة عدن	34,440
		20	محافظة أبين	
		21	محافظة لحج	
		22	محافظة الضالع	
*مدينة صنعاء عاصمة اتحادية.				390
				587,881

[20]موقع المؤتمر الوطني للحوار ، الربط ، .www.nolc.ye : تاريخ اخر زيارة 2020/2/3م .

ISSN : 2410-1818

ويكون لكل إقليم برلمان وحكومة واما الحكومة الفيدرالية فتتولى إدارة الشؤون **الخارجية والدفاع.**

خريطة رقم (1) توضح تقسيم الأقاليم في اليمن [21]

ب - عيوب نظام التقسيم المعلن للأقاليم:

1- منذ الوهلة الاولى لاختيار الرئيس (هادي) أعضاء اللجنة ,ووفقاً لأسماء اعضائها بدت انها ليست لجنه متخصصة ،ومشكله من ذوي الاختصاص, وإنما تم اختيار اعضائها وفقا لمعايير المحاصصة علماً ان صدور قرار التقسيم جاء خلال فترة قصيرة ،ومن الاستحالة تنفيذ عمل هام كهذا خلال تلك الفترة القصيرة ،واما ما تضمنه القرار من انه تم تشكيل لجنه فنيه ،والاستعانة بخبراء ،فقد كان بمثابة التحسين لشكل القرار ،و ما تضمنه القرار من فقرات كان مخالف للواقع ، ومقارنةً بتجارب الدول التي تحولت من نظام الحكم البسيط الى النظام الفيدرالي ،كجنوب افريقيا فلم تقدم الى تلك الخطوة ؛الابعد تشكيل لجنه من الخبراء والمتخصصين في هذا المجال ،واستمرت في

---

[21] الخريطة منشورة في وثيقة مؤتمر الحوار الوطني ،مرجع سابق

الفيدرالية اليمنية، علاج دائم، مقال منشـــور في موقع جريدة الشـــرق الأوســـط، تاريخ الزيارة 2020/4/22م الرابط https://aawsat.com/home/article/

ISSN : 2410-1818

عملها لسنوات، وبعدها قررت تقسيم جنوب افريقيا الي 9أقاليم ،ولم تشهد تغييراً منذ العام 1996م [22]

2- اكدت اللجنة انها اتخذت معايير القدرة الاقتصادية لكل اقليم، وتحقيق التنافس الايجابي بين الاقاليم ولكنها لم تأخذ إلا المسميات، ولم تأخذ الاسس التي تعتمد عليها الدول الفيدرالية في التقسيم للأقاليم، بل ان التقسيم تم بصورة شكليه، ولم تقم بالدراسة الكافية للقدرة الاقتصادية لمختلف مناطق اليمن الجغرافية، لكي يكون التقسيم العادل للأقاليم، ولآندري ماهية القدرة الاقتصادية التي اعتمدت عليها اللجنة كمعيار للتقسيم،

علماً ان اغلب النظم الفيدرالية تراعي عند التقسيم للأقاليم الاتي [23]:

أ- التوزيع الجغرافي للسكان، والترابط الجغرافي والاجتماعي والثقافي.

ب- الامكانيات الاقتصادية لكل اقليم من حيث مصادر الموارد، كالموانئ والمنافذ البحرية، ومصادر الدخل لكي تكفل تحقيق الايرادات للإقليم، ليتمكن من مواجهه نفقات كل مستوي من مستويات الحكم في الاقليم.

ت- ضمان تحقيق اعلى مستوى من التنمية في الاقليم.

ث- ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي، وعدم حدوث اية صراعات بين الاقاليم على الثروات، بمختلف مجالاتها.

ج- ضمان الاستقرار الاجتماعي في المجتمع وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية، والمواطنة المتساوية، وعدم وجود هوة بين ابناء المجتمع في مستوي دخل الفرد.

3- من المعلوم انه كان الهدف الرئيسي لقرار التقسيم هو ايجاد حلول للقضايا التي تعاني منها بلادنا في تلك الفترة منها القضية الجنوبية، وقضية صعده وتكريس مبدأ الحكم الرشيد والعادل، ولكن قرار التقسيم كما تم طرحة بصورته المستعجلة، لم يشكل حلاً لتلك القضايا ,نظراً للكثير من العيوب التي شابته ، فقد قسم اليمن على أساس مذهبي ،والى أقاليم غنيه وفقيرة ،فكان من المفترض ان يتم لك في ظل وجود مؤسسات دوله قويه, وليس كما هو الحال في اليمن التي وصفها الكثير من المراقبين السياسيين بالدولة الهشة.، إضافةً الى ان اغلب الدول التي انتقلت للنظم الفيدرالية ذات اقتصاديات قويه كالولايات المتحدة الأمريكية ،البرازيل ،المكسيك، وبالرغم من ان النظم الفيدرالية تعتبر من ارقي نظم الحكم, الا انه لا يوجد في العالم سوى25 دوله تأخذ

---

[22] الكسندر تركسي،، الحرب الاهلية في اليمن: صراع معقد وافاق متباينة ،الدوحة المركز العربي: للأبحاث ودراسات السياسات2015م،ص17.

[23] كمال صفا، الازمة السياسية اليمنية، أسبابها، ابعادها، طرق تسويتها رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية 2018م،ص 36.

ISSN : 2410-1818

بالنظام الفيدرالي, ولايوجد سوى دولتين عربيتين هي الامارات العربية المتحدة ،والسودان تأخذان بالنظام الفيدرالي ، فالأولي تتمتع باقتصاد قوي ،والثانية النظام الفيدرالي فيها شكلي ,ولاتزال فيها سلطه مركزيه متحكمة في القرار السياسي ،ومؤخرا العراق لايزال يعاني من عدم الاستقرار الأمني والاقتصادي بسبب اتخاذه النظام الفيدرالي ، و لا يوجد سوى خمس دول في العالم هي (اثيوبيا- البرازيل- الهند – المكسيك –الارجنتين) انتقلت من النظام السياسي البسيط الى النظام السياسي المركب ,وهي في غالبتها من ذوي الاقتصاديات الرائدة في العالم والمتقدمة صناعياً وتكنولوجياً ,باستثناء اثيوبيا التي تتمتع باستقرار سياسي واقتصادي ,وموارد كبيرة ووجود لمؤسسات الدولة مشهود لها بالنظام والقانون.

4- نجد ان من اسباب عدم اخذ غالبيه دول العالم بالنظام الفيدرالي، لأنها تعتمد على النظام المركب الذي يتطلب عمليه معقدة في توزيع السلطات في الاقاليم، ولحاجته لموارد اقتصاديه كبيرة لمواجهه ذلك. ولذا فهي تفضل الأنظمة البسيطة اللامركزية [24].

5- لم يتضمن التقسيم التوزيع العادل للأقاليم مراعاةً بحجم السكان والثروات، فعلي سبيل المثال اقليم حضرموت يشكل ثلث مساحة اليمن، ويحتوي على10% من السكان، و70% من الثروات النفطية، وهنالك اقاليم اخرى كإقليم ازال، يحتوي على كثافة سكانية وموارد تكاد تكون محدودة وموارد نسبيه الى حد ما في اقليم الجند الذي يتميز بكثافة سكانية كبيره، وأما اقليم سبأ فعدد السكان فيه قليل مقابل الموارد والثروات النفطية التي يتمتع بها. [25]

6- لم يتضمن دراسة ديمغرافية واقتصاديه وافيه لكل اقليم يتم على ضوئها تحديد الايرادات المقترحة لكل اقليم.

7- اشار القرار الى انه يسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية والمواطنة المتساوية، وهو على العكس تماماً كرس لصراعات بين افراد المجتمع نظراً لوجود اقاليم غنيه وأخرى فقيرة.

8- اشار القرار الي انه يحق لكل اقليم مراجعه حدود الاقليم بعد دوره انتخابيه، وهذا شكل خطورة بالغه على الوحدة الوطنية وشرعن للحركات الانفصالية في اليمن.

9- ان جل الأنظمة الفيدرالية تعتمد على الدخل من الضرائب، فكيف سيتم جباية ضرائب كبيرة من اقاليم تعاني من عجز في قدراتها الاقتصادية.

---

[24]) ميساء شجاع الدين، الفيدرالية في اليمن محفز للحرب واقع الحاضر والمستقبل، مركز صنعاء للدراسات، الرابط http://sanaacenter.org/files/Federalism_in_Yemen_ar.pdf ، تاريخ الزيارة 2020/2/18م.

[25]) يحيى المتوكل، الانتقال السياسي في اليمن وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية والانسانية 2011م–2015م، المرصد: صنعاء 2011م ص46.

ISSN : 2410-1818

ج- مواقف القوى السياسية اليمنية من قرار تقسيم الأقاليم:

رفضت العديد من القوى ،والمكونات السياسية منها مكون أنصار الله، الذي رأي في ذلك الإجراء، مُخططاً لإضعاف اليمن وتمزيقه، وان انفراد إقليمي (حضرموت وسبأ) المحادين للسعودية، بالثروة النفطية والغازية يخدم المملكة العربية السعودية كونه يعطيها مساحة كبيرة، قبلية ونفطية، حيث تتمتع الوجاهات القبلية فيهما بعلاقات مميزة مع السعودية ،واما مكون الحراك الجنوبي ، فقد رفض مشروع التقسيم، مُحذراً مما قد يترتب على هذه المخرجات من مخاطر تؤسس لصراعات تُهدد الأمن والسلم الاجتماعي، ورفضت معظم القوى الجنوبية هذا المشروع ، وكذا معظم مكونات المجتمع اليمني انقسمت بين مؤيد ومعارض نظراً للطريقة الغير مهنيه التي اعد بها مشروع التقسيم[26] اما الحزب الاشتراكي فقد ابدى انتقاده لمشروع التقسيم ، حيث كان قد أقترح نظام دولة اتحادية من إقليمين كما جاء في بيان الحزب الصادر بتاريخ 2014/2/11م ((ان خيار الأقاليم الستة لا يقدم حلاً حقيقياً للقضية الجنوبية، بقدر ما يُمثل هروباً من استحقاقات الحل العادل للقضية ،ويعتبر إعادة إنتاج لمشكلة الصراع في الجنوب عبر استحضار واقع التجزئة الاستعمارية لما قبل ثورة أكتوبر 1963))[27] الا انه وافق في نهاية المطاف إضافةً الى حزب المؤتمر الشعبي العام وحزب الإصلاح.

رابعاً: تأثير قرار التقسيم للأقاليم على الاستقرار السياسي في اليمن:

أ- قرار تقسيم الأقاليم وتهيئته لبيئة متصارعة في اليمن:

هيأ قرار التقسيم للأقاليم بيئة مناسبة لعدم الاستقرار السياسي في اليمن، وأسس لكيانات وهويات ضيقه حيث تم تقسيم اليمن على أساس مذهبي ، والى أقاليم غنيه وفقيرة وفقاً لرغبات قوى سياسيه كانت مهيمنه على السلطة آنذاك، خاصةً اذا ما استقرئنا ردود الفعل التي لقيها هذا القرار من قبل مكونات هامه في المجتمع اليمني ،ورفضه من قبلهم ،ومن قبل العديد من ابناء المحافظات اليمنية، فالظروف السياسية والاقتصادية التي كانت تمر بها اليمن وضعف مؤسسات الدولة ، فمعالجه القضايا الوطنية لا يكون بالهروب للنظام الفيدرالي ،ولم ولن يحل المشكلات التي تعاني منها اليمن، ووفقا لما كان مخطط له من قبل القوى الخارجية للوصول بالصراع بين القوى السياسية في اليمن الى أوجه ،و للكثير من التوقعات التي رأها اغلب المراقبين السياسيين للوضع في اليمن ، فقد أدى اعلان قرار التقسيم للأقاليم ، وإعلان مسودة الدستور النهائية المتضمنة تقسيم اليمن الى أقاليم ،والانتقال باليمن من الدولة البسيطة الى دولة اتحاديه فيدرالية الى زيادة حدة الصراع بين مختلف

---

[26]) جلال حداد ، العدوان على اليمن من زاويه مختلفة، موقع يمنات ، ،الرابط https://yemenat.net/ ، تاريخ اخر زيارة 2020/8/19م.

27) بيان الحزب الصا در بتاريخ /11 فبراير/ 2014 ، منشور في صحيفة الثوري، صنعاء :الحزب الاشتراكي، العدد رقم (1233) تاريخ 2014/11/14م،.ص2.

ISSN : 2410-1818

القوى السياسية اليمنية ، وكان التدخل الإقليمي والدولي- الأمريكي السعودي -الاماراتي واضحاً لتنفيذ اجندته و مصالحه في اليمن ،ويتضح ذلك جلياً من خلال القراءة المتأنية لتصريح ما يسمى برئيس حكومة الشرعية حالياً (معين عبدالملك) حول قرار التقسيم والذي كان عضوا في لجنة الأقاليم ، بمؤتمر الحوار الوطني في فبراير2014م حيث صرح قائلاً ((بأن مؤتمر الحوار الوطني فشل في حسم موضوع عدد الأقاليم طوال جلسات أعماله التي استمرت عشرة أشهر ، وإن لجنة الأقاليم لم يكن لها الحق في اتخاذ قرار تقسيم اليمن إلى 6 أقاليم كونها غير مخولة من الشعب باتخاذ قرار كهذا ، بالإضافة إلى أن جميع أعضاء اللجنة لم يعرفوا بالقرار إلا بعد الإعلان عنه في المؤتمر))[28]، إضافة الى ما أكده أيضاً أهم شخصية كانت مرتبطة بلجنة الأقاليم في مؤتمر الحوار الوطني وهو صالح باصرة عضو اللجنة الفنية بالمؤتمر حيث صرح قائلاً ((إن نظام الستة الاقاليم لم يكن من مخرجات المؤتمر، مؤكداً إن المؤتمر ،واللجنة المكلفة بهذا الشأن أوصت بإقليمين إلى ستة أقاليم ،وان ما حدث هو تشكيل الرئيس للجنة خرجت لنا بعد عشرة ايام فقط بفكرة الستة الاقاليم، وانه من غير المنطقي ان تقرر اللحنة بهذه السرعة ما هو الشكل المناسب للدولة.،وأن أبناء الجنوب كانوا رافضين لفكرة تقسيم الجنوب إلى إقليمين، وعلى مدى التاريخ تعتبر حضرموت وعدن جزء واحد وهما مفتاح الجنوب، و أن المهرة أيضاً لن تقبل بأن تضم مع حضرموت في إقليم واحد ، بالإضافة إلى ذلك الإخوة في الشمال لم يقبلوا بفكرة الأقلمة))[29] ، و اذا ما ربطنا ذلك بالأحداث او الترتيبات التي سبقت مؤتمر الحوار الوطني التي كان اغلبها مقترحات خارجيه ،ولم تكن نابعه من رؤية وطنيه واضحه للحل ، بل ان مؤتمر الحوار الوطني كان بمقترح من قبل السفير الأمريكي في اليمن (جيرالد ستاين) وتم اضافته للألية التنفيذية للمبادرة الخليجية [30] ،كما ان التدخل الامريكي واضح حيث قدمت مؤسسات الملياردير الأمريكي " جورج سورس " الدعم اللوجستي لرعاية مؤتمر الحوار الوطني، ورسمت خارطة اليمن الاتحادي والأقاليم في السفارة الأمريكية بصنعاء[31] ،وكان قد سبق دالك العديد من الارهاصات والمقدمات لزيادة حدة للصراع ،والاعداد للحرب في اليمن وتقسيمه، حيث شهدت اليمن منذ العام 2011م العديد من الاحداث على المستوى السياسي والاقتصادي ،وكان هنالك تدخل واضح للقوى للإقليمية والدولية ،وبالتنسيق مع بعض القوى السياسية في اليمن ،وقد شكلت في مجملها بيئة

---

28 الفيدرالية في اليمن، منشور في موقع المساء برس ، الرابط http://masa-press.net?2017تاريخ الزيارة 2020/8/22م .

29 الفيدرالية في اليمن، موقع المساء برس، مرجع سابق

30) السفير الأمريكي ،مؤتمر الحوار نحن من اقترحناه ،صعدة برس ، الرابط: http://www.saadahpress.net/news/news- تاريخ الزيارة 2020/9/24م

31) السفير الأمريكي: نحن من اقترحنا مؤتمر الحوار، موقع صعده برس مرجع سلبق

ISSN : 2410-1818

مواتية لوصول الخلاف السياسي بين القوى السياسية اليمنية الى حافة الهاوية ،وكانت **بمثابة التهيئة لاندلاع الحرب في اليمن نوجزها في الاتي:**

1- تضمن المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، الموقعة في الرياض في 23 نوفمبر/ 2011م، كحل للازمة اليمنية وتنظيم الانتقال السلمي للسلطة في اليمن بالطرق السلمية ، العديد من المواد الغامضة والغير واضحة والتي لا يمكن التوافق عليها ، حيث نصت النقطة السادسة من المبادرة أن "يشكل الرئيس الجديد لجنة دستورية للإشراف على إعداد دستور جديد" ، وإعداد دستور جديد صيغة مفتوحة على كل الخيارات باعتباره الوثيقة الناظمة للدولة، شكلاً ومضموناً [32]ومن اجل ذلك اقترح سفير الولايات المتحدة الامريكية في اليمن(جيرالد ستاين) عقد مؤتمر حوار وطني ، كما ورد في الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية ضمن العملية الانتقالية، وتكون مخرجاته مرجعية لصياغة الدستور الجديد ، و قد تم في مؤتمر الحوار الوطني فتح أعقد الملفات اليمنية دون التمكن من اغلاقها وهو ما حصل بالفعل حيث تم ترحيل اكثر القضايا الشائكة في اليمن، وتم اختتام مؤتمر الحوار ولم يتم حسمها [33]

2- دخول البلاد في أزمات اقتصاديه وعدم قدرة الحكومة على دفع الرواتب وتنصل الدول الراعية للانتقال السلمي للسلطة عن دعم الحكومة، كما كان يروج له من اجل رعاية تجربة فريدة للانتقال السلمي للسلطة في اليمن، كتجربة يمكن تعميمها على بلدان الربيع العربي.

3- تمادي تدخل القوى الإقليمية والدولية، وانتزاعها للقرار السياسي اليمني، حيث أصبحت الدول الراعية للمبادرة الخليجية هي المسيطرة، وتجاوز دورها كوسيط وميسر للتوفيق بين مختلف القوى السياسية اليمنية الى متحكم بدفة القرار السياسي اليمني.

4- ترويج القوى الدولية المسبق للفيدرالية في اليمن وفقاً لأجندة اقليميه ودوليه قبل انعقاد مؤتمر الحوار الوطني باعتباره الحل الأمثل لقضيتي الجنوب وصعدة.

5- تدخل القوى الراعية للمبادرة الخليجية لإيجاد مكونات في مؤتمر الحوار قائمة على ثنائية شطريه، شمال وجنوب، حيث قام المبعوث الأممي الى اليمن آنذاك (جمال بن عمر) ، بتقسيم مقاعد الحوار الوطني مناصفة بين الشمال والجنوب علماً ان سكان المحافظات الجنوبية لا يشكلون سوى30% من سكان اليمن بحجة إرضاء أبناء المحافظات الجنوبية والحفاظ على الوحدة ،وهو في الواقع تهيئة لتنفيذ اجنده اقليميه ودوليه لتقسيم اليمن ضمن مشروع امريكي صهيوني - الفوضى الخلاقة والشرق الأوسط الجديد لتقسيم الدول العربية ، او ما يعرف بالجيل الثالث من الحروب .

---

[32]) انظر المبادرة الخليجية، الرابط
https://osesgy.unmissions.org/sites/default/files/gcc_initiative_arabic.pdf

[33]) وضاح العولقي وماجد المذحجي، الحكم المحلي في اليمن في ظل النزاع والاضطراب، صنعاء: مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية 2018م، ص23.

ISSN : 2410-1818

6- وعلى المستوى الدولي تم الترويج لتقسيم اليمن إلى أقاليم باعتباره الحل الأمثل للقضية الجنوبية و قضية صعدة كأبرز قضيتين ستطرحان للحوار؛ إلا أن انصار الله، كممثلين لصعدة، و"الحراك الجنوبي"، كممثل للجنوب، كانا أول من رفض تقسيم اليمن إلى 6 أقاليم اتحادية .[34]

7- تضمنت وثيقة ضمانات حل القضية الجنوبية التي أعدها المبعوث الأممي (جمال بن عمر) لتنظم مرحلة الانتقال من الدولة المركزية إلى الدولة الاتحادية فقرات غير قابلة للتنفيذ، بقدر ما وضعت أسساً للتفرقة بين أبناء الشعب الواحد ، حيث تم وضع مصطلح الجنوب و الشمال في الدستور الاتحادي إضافةً الى تقسيم المناصب العليا في الدولة والبرلمان والجيش بالمناصفة بين أبناء الشمال ،والجنوب ،و تم وضع بنود ملزمة في الدستور لتنفيذ تقسيم كل المناصب العليا والبرلمان والجيش مناصفةً بين الشمال والجنوب[35]، وهذا أسس لدستور طائفي يشابه الدستور الاتحادي الذي وضعه (بريمر) الحاكم العسكري الأمريكي في العراق بعد احتلاله حيث فتت نسيج المجتمع العراقي الواحد.

8- أدى نظام تقسيم الأقاليم الى ظهور نزاعات مناطقة، مسبقة قبل تطبيق قرار التقسيم في مختلف المحافظات اليمنية حفاظاً على مصالحها، فقد رفض القرار أبناء سقطرة والمهرة وتعز كونه لم يكن مشروع جامع لكل اليمنيين. [36]

9- تم تفكيك الجيش وتدمير أسلحته الحساسة تحت ذريعة الهيكلة، والجيش كما هو معروف في أي دولة مؤسسية هو الضامن لاستقرار أي بلد، كما لم يتم حسم موضوع توحيد المؤسسة العسكرية في مؤتمر الحوار، وهذا هو الوضع المثالي لتمزيق أي دولة.

10- إعادة توزيع الوحدات العسكرية وفقاً لرغبة احدى القوى السياسية ووفقاً لاماكن الثروة النفطية، وكثافة تواجداها الحزبي في تلك المناطق، وتركيز تواجد الوحدات العسكرية الموالية لها في تلك المناطق كتخطيط مسبق لفرض سيطرتها على تلك المناطق قبل تسمية الأقاليم وقبل ان يتم تدشين مؤتمر الحوار الوطني.

---

[34]) فيدرالية اليمن عنوان لبناء الدولة ام للانهيار، موقع الجزيرة للدراسات، تاريخ اخر زيارة 2020/11/2م،

الرابط https://www.aljazeera.net/opinions/2014

[35]) احمد صالح الفقيه، الفيدرالية كحل للازمه اليمنية،-عرض لتجارب فيدرالية حول العالم، صنعاء: المؤسسة اليمنية للتنمية الثقافية2017م ،ص 19

[36]) بريمر كان الحاكم العسكري الأمريكي للعراق بعد احتلاله من الولايات المتحدة الأمريكية في العام 2003م وتم صياغة دستور جديد للعراق وتغيير نظام الحكم الى فيدرالي وتم توزيع السلطات على أساس طائفي بين السنة والشيعة والاكراد

ISSN : 2410-1818

11- رفض وثيقة السلم والشراكة ([37]) وهي اتفاقيه وطنيه خالصه وقيام الرئيس (هادي) ورئيس حكومته (بحاح) بالاستقالة في ان واحد رغم كل الجهود التي بذلت لثنيهما ،وذلك بغرض إرباك الساحة الوطنية.

ب- تفجر الصراع في اليمن واجندة دول التحالف:

وصلت الازمة السياسية الى اوجها بين القوى السياسية اليمنية بسب موضوع فرض تقسيم الأقاليم والدستور دون موافقة اغلب القوى السياسية اليمنية ،والمكونات المشاركة في مؤتمر الحوار ،وإزاء استمرار الخلافات بين مختلف القوى السياسية حزب الإصلاح ،وحلفاه من اللقاء المشترك ،والمؤتمر الشعبي العام وحلفائه، ومكون انصار الله حول مخرجات مؤتمر الحوار، وخاصة ما يتعلق بالدستور وتقسيم الأقاليم، وما تضمنه من فقرات لم تحظى بقبول اغلب القوى السياسية التي أبدت تنصلها من تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وبدا كل طرف يتهم الطرف الاخر بالتلكؤ في تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، ووصلت الخلافات بين القوى السياسية اليمنية الى اوجها، من جانبه قام المبعوث الاممي جمال بن عمر بإجراء مفاوضات متعددة للتوفيق بين الأطراف اليمنية وتوصل الى تفاهمات معينه، ولكن الاحداث تسارعت وأدت إلى قيام ثورة ال 21 من سبتمبر2014م بقيادة زعيم انصار الله /السيد عبدالملك الحوثي ،وتحالفت معه معظم القوى الوطنية والشباب[(38)]، وقد حظيت بتأييد شعبي كبير نتيجةً للأوضاع المتردية التي وصلت اليها اليمن آنذاك ،والتي بدورها غيرت مسار الاحداث في اليمن، وخارطة التحالفات السياسية، و قد تم اسقاط حكومة باسندوة، وسيطرت القوى الثورية ل21سبتمبرعلى العاصمة صنعاء ،والعديد من المحافظات ، وفي ظل ذلك واصل مبعوث الأمم المتحدة الى اليمن (جمال بن عمر) بذل جهوده للتوفيق بين القوى السياسية اليمنية حتى التوقيع تم على اتفاق السلم والشراكة[(39)] بتاريخ /نوفمبر/ 2014م ولكن ذلك الاتفاق لم يكتب له النجاح ،ولم يتم تنفيذه وقام الرئيس هادي بتقديم استقالته تزامناً مع استقالة رئيس الحكومة خالد بحاح في خطوة خطيرة هدفت إلى إرباك المشهد، وإحداث فراغ في السلطة في ظل اختلالات أمنية خطيرة كان يعيشها البلد، فيما واصل المبعوث الاممي جمال بن عمر رعاية حوار بين القوى ، والمكونات السياسية اليمنية للخروج بحل للأزمة السياسية التي تفاقمت بعد استقالة هادي ،وحكومة بحاح طوال فترة الحوار التي استمرت

---

[37]) اتفاق السلم والشراكة الرابط Yemen-nice-info\news\detail.php.710=70461

[38]) احمد المالكي، ثورة 21 سبتمبر جاءت لتغيير نوعي وقدمت نموذجاً مختلفاً للتنفيذ، صحفيه الثورة اليمنية، صنعاء: مؤسسة الثوره للصحافة والنشر العدد (595453) 2020/6/25م صـ(7).

[39]) انظر اتفاق السلم والشراكة، الرابط Yemen-nice-info\news\detail.php.710=7

ISSN : 2410-1818

شهرين تحت رعاية الأمم المتحدة ؛ و لكن السعودية عملت جاهدة على تعطيل هذا الحوار من خلال إيعازها إلى بعض حلفائها في الداخل لتطويل الحوار وافشاله، كما دفعت الرئيس هادي لرفض هذا الحوار، ومغادرة صنعاء إلى عدن وعدولة عن الاستقالة ومغادرته عدن الى السعودية ،وطلبه مساعدة دول التحالف الدولي بقيادة السعودية ، والامارات لإعادة الحكومة الشرعية الى اليمن وقيام الدولة الاتحادية [40] .

خامساً: الحرب على اليمن وعلاقتها بتقسيم الأقاليم:

بعد ان تم تهيئة البيئة المناسبة لتفجر الصراع في اليمن بين القوى المتنازعة على السلطة ،وتسارع الاحداث في اليمن اندلعت الحرب في اليمن ، وبتدخل إقليمي ودولي واضح لدعم أحد أطراف الصراع في اليمن ، وتم اعلان التحالف الدولي بقيادة السعودية والامارات، وعدد من الدول المتحالفة معها بدء عملياته العسكرية على اليمن بتاريخ 2015/3/25م بحجة إعادة الحكومة الشرعية (حكومة هادي) الى اليمن ،وقيام دولة اتحادية من ستة أقاليم ، واندلعت الحرب بين الأطراف المتصارعة في اليمن ،وبدعم إقليمي ودولي ، وكان موضوع تقسيم الأقاليم سبباً رئيساً لاندلاع الحرب والعدوان على اليمن لفرض تقسيم الأقاليم بالقوة العسكرية بعد ان فشلت القوى الخارجية في فرضه بالطرق السلمية واتضح ذلك من خلال خارطة المعارك العسكرية ،وتوزيع مناطقها الجغرافية بنفس خارطة توزيع الأقاليم [41] ،وبدا ان هنالك اجندة خفية لدول التحالف الدولي، والدول الراعية للمبادرة الخليجية لفرض تقسيم الأقاليم بالقوة العسكرية ، ويتضح ذلك جلياً من خلال الاطلاع على خارطة المعارك العسكرية منذ بدايتها ،حيث تركزت في المناطق الجغرافية وفقا لتقسيم الأقاليم[42] ،وبالرغم ان الغارات الجوية لدول التحالف بقيادة السعودية شملت معظم مناطق اليمن ؛الا انها ظلت قرابة ال 6 سنوات او انحسرت في حدود تلك الأقاليم وفي الحدود الشطرية لما قبل تحقيق الوحدة عام 1990م[43] .

---

[40]) احمد التلاوي، تداعيات الازمة اليمنية على النظام السعودي، القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجيه2016 م، ص17

[41]) انظر خارطة رقم 2 التي توضح المناطق الجغرافية للمعارك العسكرية

[42]) إبراهيم الاشموري ، اقلمة اليمن مشروع خليجي بامتياز ، صحيفة الثورة صنعاء: مؤسسة الثورة للصحافة والنشر العدد (584321) تاريخ 2018/12/14م،ص4.

[43]) صمود اليمنين يكشف الوجه الحقيقي لمشروع تقسيم الأقاليم، موقع النجم الثاقب 2016م الرابط تاريخ اخر زيارة 2020/2/11م

ISSN : 2410-1818

وسنتناول في الاتي تقسيم الأقاليم، والموقع الجغرافي لكل اقليم من حيث موقعه من المعارك العسكرية:

أ- إقليم سبا:

على سبيل المثال تركزت المعارك العسكرية في إقليم سبا الذي شمل (محافظات-مارب والجوف-والبيضاء)، على حدود الإقليم وتحديداً في حدود محافظات كل من محافظة صنعاء وحدود محافظة البيضاء مع مارب، ومع المحافظات الجنوبية (شبوة –لحج الضالع)، وكانت هنالك محاولات حثيثة من قبل قوات التحالف (هادي -الرياض) للسيطرة على محافظة البيضاء ولكنها فشلت.

ب- إقليم الجند:

وكذلك الحال في إقليم الجند الذي يتكون وفقاً لقرار التقسيم من محافظتي (تعز واب) حيث شهدت محافظة تعز، ولاتزال تشهد معارك عنيفة، ومحاولة حكومة (هادي –الرياض) المتكررة للسيطرة على محافظة اب وبذلك يكتمل فرض إقليم الجند.

ج- إقليم تهامة:

وكذلك الحال بالنسبة لإقليم تهامة الذي شمل محافظات(الحديدة وحجة والمحويت وريمة)[44]، حيث شهدت محافظتي حجة ، والحديدة معارك عسكرية شرسة حيث تسيطر قوات (هادي الرياض) على أجزاء من محافظة حجه بينما دعمت الامارات قوات طارق صالح للسيطرة على أجزاء من محافظة الحديدة ،وسواحلها والسيطرة على ميناء المخا وجزيرة ميون وغيرها من الجزر اليمنية ،وانشاء قواعد عسكرية في مدينة المخا وجزيرة ميون واطلاق مسمي جديد هو الساحل الغربي بدلاً من إقليم تهامة او محافظة الحديدة وذلك لفرض مسمى إقليم جديد[45]، حيث تتحكم قوات طارق صالح بإدارة المناطق التي تحت سيطرتها بعيداً عن ما يسمي بالحكومة الشرعية (حكومة هادي –الرياض) وذلك في تكريس واضح للاقلمة ،وبالرغم ان محافظة الحديدة تضمنها اتفاق إستكهولم[46] الموقع بين طرفي صنعاء – و(هادي –الرياض)؛الا ان الاتفاق لم ينفذ بالكامل كما كان يراد له كاتفاق سلام يكون مدخلا لإعادة تحقيق السلام في اليمن بشكل كامل ،وانما نفذ جزء منه وأوجد هدنه هشة بين الطرفين وضمن بقاء قوات كل طرف في موقعها ولاتزال هنالك مناوشات بين الطرفين من وقت لآخر.

---

[44]) إبراهيم الاشموري مرجع سابق

[45]) عبدالملك الشرعبي، بعد 2000يوم من العدوان على اليمن السلام بعيد المنال بقرار امريكي، موقع صحيفة الثورة اليمنية، الرابط http://althawrah.ye/archives/ تاريخ الزيارة 2020/11/2م.

[46]) اتفاق إستكهولم الخاص بالحديدة، الرابط https:osesgy.unmission.org

ISSN : 2410-1818

د-إقليم أزال:

واما في إقليم أزال الذي يشمل كلا من (محافظة صنعاء وذمار وصعدة عمران) فالهدف المعلن لقوات التحالف السعودي الاماراتي هي استعادة العاصمة صنعاء، ولكن المعارك استمرت قرابة ال 6 سنوات على حدود إقليم سبا، وتحديداً في منطقة نهم وبعض المناطق المحاذية لمحافظة الجوف (مع وجود معارك مستمرة على الحدود السعودية مع محافظة صعده وحجة).

ه- إقليم عدن وإقليم حضرموت:

واما بالنسبة للمحافظات الجنوبية او ما سمي بإقليم عدن الذي شمل كل من محافظة (عدن وابين ولحج والضالع) فبعد انسحاب قوات صنعاء من عدن في شهر يوليو 2015م أصبحت المعارك على حدود الإقليم [47]، اوفي الحدود الشطريه ما قبل تحقيق الوحدة عام 1990م، حيث انشات الامارات قوات موالية لها سميت بالمجلس الانتقالي وأصبحت هي المتحكمة في اغلب المحافظات الجنوبية والاقاليم التي تم تسميتها فيها.

خارطة رقم (2) توضح سير المعارك العسكرية ومواقعها الجغرافية [48]

---

[47]) يوميات العدوان ، مركز البحوث والمعلومات ،صنعاء: وكالة سبا للإنباء 2018م ص14.

[48]) خريطة منشورة في موقع قناة أي ار تي الروسية، الرابط https://arabic.rt.com/middle_east

بلال محمد الحكيم، الأسباب الحقيقية للعدوان السعودي الأمريكي على اليمن، صنعاء: المجلس الزيدي الإسلامي 1432هـ ص 16

ISSN : 2410-1818

واما في إقليم حضرموت الذي يشمل محافظة حضرموت والمهرة وسقطرة وشبوة، وبالرغم انها بعيدة عن المناطق التي بها معارك عسكرية؛ الا ان حدود الإقليم مع المحافظات الأخرى شهدت معارك عسكرية في محافظة شبوة، وهذا يوحي ان خارطة المعارك العسكرية موزعه على مناطق حدود الأقاليم التي تم تقسيمها سلفاً في ايحاء واضح الى التدخل الواضح لدول التحالف لتنفيذ تقسيم الأقاليم بالقوة العسكرية [49]

أ- ممارسات دول التحالف السعودي -الاماراتي لفرض سياسة الامر الواقع:

نوجز في الآتي بعض الممارسات التي مارستها دول التحالف بقيادة السعودية والامارات **لتكريس تقسيم الأقاليم في اليمن وفرض سياسة الامر الواقع على الارض:**

1-انشاء الامارات لقوى عسكرية موالية لها في المحافظات الجنوبية ما سمي بالمجلس الانتقالي الجنوبي ودعمها بالتدريب والتسليح وتسهيل سيطرته على محافظات عدن ولحج والضالع وأجزاء كبيرة من محافظتي ابين وشبوة وكذا تمكينها من السيطرة على محافظة سقطرة واجزاء كبيرة من محافظة حضرموت ،وخاصة المناطق الساحلية فيها كالمكلا وغيرها، وانشاء ما سمي بالنخبة الشبوانيه في شبوة والنخبة الحضرمية في حضرموت ،وتمكين تلك القوى من السيطرة على القرار الإداري ،وكافة موارد تلك المحافظات وتقليص نفوذ ما سمي بالحكومة الشرعية – حكومة (هادي) واحتفاظها بأجزاء من محافظتي ابين وشبوة [50]

2.تشجيع تلك النخب لأثارة المناطقية سوآءاً على مستوى أبناء المحافظات الجنوبية وترحيل أبناء المحافظات الشمالية، ورفع أصوات استعادة دولة ما قبل الوحدة (جمهورية اليمن الديمقراطية)، وفرض امر واقع في تلك المحافظات لتكريس فجوة مجتمعية وتمزيق النسيج الاجتماعي اليمني.

3.توفير الغطاء السياسي والدعم الدولي لتلك القوى كالمجلس الانتقالي الجنوبي لتكون الممثل الوحيد لا بناء المحافظات الجنوبية، وتهميش اغلب قوى السياسية في المحافظات الجنوبية.

4.تشتيت الموارد الاقتصادية للدولة ، وجعل موارد النفط والغاز والموانئ بيد القوى التابعة لها حيث تم نقل البنك المركزي من العاصمة صنعاء، وأصبح عملياً في اليمن ثلاثة بنوك- رئيسيه مستقله للبنك المركزي بنك في صنعاء تابع لحكومة الإنقاذ صنعاء ،وبنك المركزي في عدن خاضع لسيطرة الحكومة الشرعية صوريا ومن يتحكم به المجلس الانتقالي والامارات والسعودية ،وبنك مركزي في مارب يتبع صوريا البنك المركزي عدن ،لكنه يتبع قوى حزب الإصلاح في مارب و اغلب إيرادات

---

[49] محمد شرف ، تقسيم اليمن المؤامرة الكبرى ،موقع صحيفة الثورة اليمنية، الرابط http://althawrah.ye/archives/61805 تاريخ الزيارة 2020/3/18م.

[50] تقسيم اليمن الى ثلاثة أقاليم صنعاء–عدن حضرموت – فرض سياسة الامر الواقع ،موقع كريتر سكاي، الرابط https://cratersky.net/posts/ تاريخ الزيارة 2020/9/29م.

ISSN : 2410-1818

النفط والغاز في مارب يتم توريدها للبنك المركزي في مارب باستثناء نسبه تودع في البنك المركزي في عدن وتخصيص موارد الموانئ البريه والبحرية لتلك القوى لتعزيز ثقافة تقسيم الأقاليم حيث تسيطر على محافظه مارب قوى سياسيه معينه وهي على النقيض تماماً مع القوى المسيطرة على المحافظات الجنوبية ومواردها كالمجلس الانتقالي الجنوبي.

5. تشكيل وحدات جيش وامن متعددة الولاءات وعلى أسس مناطقيه ودينية، وليس جيش موحد لإعادة ما سمي بحكومة الشرعية (حكومة هادي) كالمقاومة التهامية في محافظة الحديدة، والمقاومة الجنوبية في عدن والجيش الوطني في مارب وكل وحدة من تلك الوحدات وزعت على الأقاليم التي تم تقسيمها.
6. تفتيت مؤسسات الدولة وانشاء مؤسسات مناظرة للمؤسسات الحقيقية المتواجدة في العاصمة صنعاء لتتوزع بين الرياض وعدن بما فيها رئاسة البرلمان.
7. قيامها بعقد اتفاقيات ثنائية مع تلك القوى والنخب فيما يخص الثروات السيادية-النفط وتشغيل الموانئ.

ب- حكومة صنعاء تخلط الأوراق وتزيح تقسيم ال 6 الأقاليم:

مع استمرار المعارك العسكرية بين طرفي الصراع حكومة الإنقاذ صنعاء ،وحكومة هادي الرياض استطاعت قوات صنعاء ان تتقدم في المناطق المحاذية لمحافظة صنعاء بعد منتصف العام2019م ،وسيطرت على مناطق نهم ومحافظة الجوف، وكامل محافظة البيضاء واغلب مديريات مارب ،حيث أصبحت مدينة مأرب قاب قوسين او ادنى من سيطرة قوات صنعاء عليها ،كما استعادت محور كتاف صعده ،وهي بذلك خلطت الأوراق على التحالف السعودي الإماراتي ، وسيطرت على المحافظات الشمالية باستثناء بعض المديريات من محافظات تعز وحجة والحديدة ومارب ،وهي بذلك افشلت موضوع التقسيم بخارطة توزيعه للسته أقاليم وغيرت الواقع على الأرض[51].

سادساً: إعادة توزيع مناطق النفوذ بين دول التحالف السعودي -الاماراتي ورسم خارطة جديده للأقاليم وتقسيم اليمن:

مع تغير الواقع على الأرض خفضت دول التحالف من سقف طموحاتها في اليمن و دفعها ذلك الى أعاد رسم خارطة نفوذها في اليمن بعد تمكن حكومة الإنقاذ (صنعاء) من افشال خططها او تحقيق اهدافها في اليمن ،وذلك بعد شنها حرب على اليمن تجاوزت الست سنوات ، ولم تتمكن من إعادة ما يسمى بالحكومة الشرعية (حكومة هادي) الى صنعاء ،بل فقدت الكثير من الأراضي التي

[51]) موقع قناة العالم، مارب قاب قوسين او ادنى من التحرر الكامل ، الرابط https://www.alalamtv.net/news

تاريخ اخر زيارة 2020/10/30م.

ISSN : 2410-1818

كانت تحت سيطرتها ،وانتهت فكرة الأقاليم الستة عملياً ،و نظرا لسيطرة حكومة الإنقاذ صنعاء على كامل المحافظات الشمالية ،الامر الذي دفع السعودية والامارات لإعادة رسم خططها واتخاذ إجراءات في المحافظات الجنوبية لتقاسم مناطق النفوذ بين الطرفين بشكل واضح ،وإعادة رسم خارطة جديدة للأقاليم في اليمن[52] من خلال خلق نفوذ لها في تلك المحافظات لتكون تلك القوى على ارض الواقع تابعه لها في الوقت الراهن ،وفي المستقبل حتى وان تم إعادة تحقيق السلام في اليمن تظل تابعه لها بطريقة غير مباشرة ، فبعد ان قامت الامارات بإنشاء وتشكيل المجلس الانتقالي وتأسيس قرابة 150 الف كقوات عسكرية تابعه له قامت بتدريبها وتسليحها تم توزيع تلك القوات على ما سمي بالأحزمة الأمنية في محافظات (عدن ولحج وابين والضالع وشبوة وحضرموت وسقطرة) ،كما قامت بإنشاء قواعد عسكرية لها في الساحل الغربي بمحافظة الحديدة في مدينة المخا و الخوخة وجزيرة ميون الواقعة في باب المندب البحر الأحمر، وسقطرة ، وسيطرت على أجزاء كبيرة من محافظة شبوة ومنشاة تصدير الغاز في بلحاف – شبوة ، وفي ساحل حضرموت ومدينة المكلا ،وان كانت القيادات الظاهرة تتبع المجلس الانتقالي الجنوبي ؛الا ان القيادات الفعلية لها إماراتية في اغلب تلك المناطق .

أ- اتفاق الرياض وتبادل الأدوار بين طرفي التحالف:

عمدت دول التحالف الى دفع المجلس الانتقالي الجنوبي في شهر فبراير2020م الى اتخاذ قرار بإعلان الإدارة الذاتية ،والحكم الذاتي للمحافظات الجنوبية [53] ؛الامر الذي ادى الى حدوث مصادمات بين تلك القوى، و حكومة هادي وتدخلت الامارات لدعم المجلس الانتقالي بالطيران ،وتدخلت السعودية للضغط على طرف (هادي) لوقف تلك الاشتباكات العسكرية كتبادل للأدوار بين السعودية والامارات ،وضبط إيقاع الصراع بين الطرفين المتصارعين ،ودفعهما لتوقيع ما سمي باتفاق الرياض[54] في 5/ نوفمبر/ 2019 م بين المجلس الانتقالي الجنوبي ،وحكومة هادي لتقاسم السلطة بينهما ،ولم يتم تنفيذه ؛الا في شهر يناير2021م ،وتم عودة الحكومة الى عدن، ولم يتم دمج القوات العسكرية كما تضمنه الاتفاق ،وبالرغم من اعلان الامارات انسحابها من اليمن ولكن في حقيقة الامر كان الانسحاب شكلي ،ولايزال لها تواجد كبير في اليمن ،وما كان اعلانها بانسحاب قواتها من اليمن ؛الا لذر الرماد على العيون ،وتم استبدال القوات الإماراتية المتواجدة في عدن بقوات سعودية ، واما

---

[52]) موقع العربي الجديد ،حلفاء الامارات يشعلون حربا جديدة ضد الشرعية في سقطرة، الرابط https://www.alaraby.co.uk/ تاريخ اخرزيارة 2020/4/13م

[53]) موقع البي بي سي العربي، حرب اليمن الحكومة ترفض اعلان المجلس الانتقالي الجنوبي الإدارة الذاتية وتصفه بالتمرد العسكري ، الرابط https://www.bbc.com/arabic/middleeast ، اخر زيارة 2020/3/15م،

[54]) فواز الشرجبي ، الموقع بوست –العربي الجديد ، الامارات تقسم اليمن اقتصاديا –خطة المخا تاريخ الزيارة 2020/1/20م الرابط https://almawqeapost.net/news/

ISSN : 2410-1818

بالنسبة للسعودية فلقواتها حضور وتواجد واضح في محافظة المهرة ، وفي وادي حضرموت - سيئون ، وفي محافظة مارب[55] وقد قامت بعمل قواعد عسكرية لها في تلك المحافظات بالرغم من بعدها عن مناطق الصراع او الحرب إضافةً لعدم وصول قوات الجيش واللجان الشعبية التابعة لحكومة الإنقاذ (صنعاء) اليها .

ب - تقسيم مناطق النفوذ بين طرفي التحالف:

لقد تم تقسيم مناطق النفوذ في اليمن [56] بين طرفي التحالف السعودي –الاماراتي على النحو التالي:

1- الساحل الغربي لمحافظة الحديدة والجزر تسيطر عليه الامارات
2- جزيرة سقطرة تسيطر عليها الامارات.
3- عدن والضالع ولحج ابين وجزء من شبوة الامارات.
4- المهرة السعودية.
5- حضرموت الساحل الامارات – المكلا والمدن الساحلية الأخرى.
6- حضرموت الوادي السعودية - سيئون والمدن الأخرى في الوادي.

خارطة رقم(3) توضح مناطق توزيع النفوذ وتواجد القوات السعودية والاماراتية في اليمن [57]

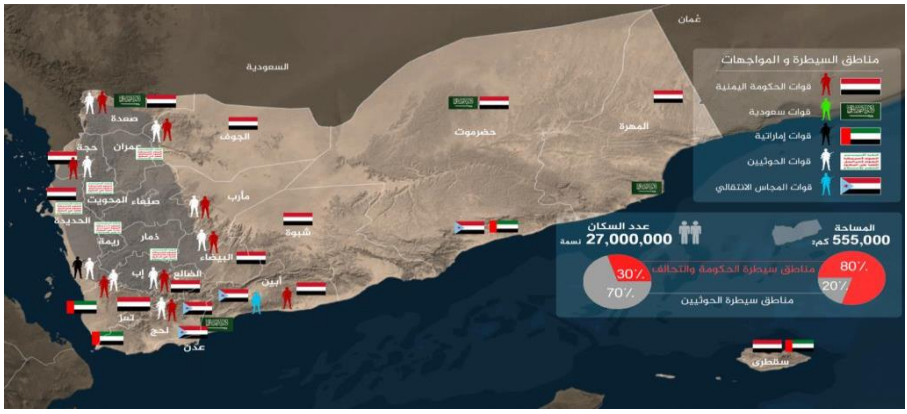

---

[55] بلال محمد الحكيم، الأسباب الحقيقية للعدوان السعودي الأمريكي على اليمن ، صنعاء: المجلس الزيدي الإسلامي 1432هـ ص 16

[56] موقع يمن شباب ، ما الذي تريده الامارات من السيطرة على السواحل، اخر زيارة بتاريخ 2020/3/8م ،

الرابط https://yemenshabab.net/hot%20files/

[57] الخريطة منشورة في، موقع وكالة سبا للإنباء الرابط https://www.saba.ye

ISSN : 2410-1818

وذلك في تناغم واضح وتقاسم لمناطق النفوذ في اليمن وإعادة رسم خارطة جديدة للأقاليم ولليمن بشكل عام خاصةً بعد تقليص تواجدها في محافظتي مارب والجوف المتوقع فرض السيطرة الكاملة من قبل حكومة الإنقاذ صنعاء على محافظة مارب حيث باتت مدينة مارب محاصرة، و بما يضمن استمرار سيطرتها وضمان تواجدها في اليمن حتى بعد إعادة تحقيق السلام في اليمن ،بل عمدت الى دفع تلك القوى الى رفع سقف المطالب لدى تلك القوى التابعة لها لتتجاوز الأقاليم والمطالبة بفك الارتباط وإعادة ما سمي (بجمهورية اليمن الديمقراطية) لضمان تواجدها وبقاء نفوذها[58]؛ الا ان هنالك رفض شعبي في المحافظات الجنوبية لمشاريع التحالف ،وهنالك حراك شعبي مستمر ومقاومة في محافظة المهرة ضد التواجد السعودي ومشاريعه في المحافظة ،وكذلك الحال في محافظة سقطرة ورفضها للتواجد الاماراتي[59] ولكن ذلك الحراك يواجه بالقمع من قبل قوات التحالف في تلك المحافظات وحلفائها من المجلس الانتقالي الجنوبي وحكومة هادي.

سابعاً: سيناريوهات مستقبليه والتسويق لأقاليم فيما بعد السلام:

بعد ان وصلت الحرب في اليمن الى عامها السابع وفشل مساعي الأمم المتحدة في إعادة تحقيق السلام في اليمن باستثناء التنفيذ البسيط لاتفاق استوكهلم الخاص بالحديدة الذي يعد بمثابة فرض هدنه بين طرفي الصراع في اليمن، وبعض صفقات تبادل للأسرى التي رعتها الأمم المتحدة، ومع وجود التدخل الواضح الإقليمي والدولي المتمثل بالتحالف السعودي الاماراتي، وسعيها لفرض اجندتها ونفوذها في اليمن ونظرا لتغير خارطة السيطرة والنفوذ على الأرض **فان السيناريوهات المتوقعة لمسار الاحداث في اليمن ستتجه على النحو التالي:**

1- **سيناريو وقف الحرب وإعادة تحقيق السلام في اليمن:**

لربما بعد فرض سيطرة حكومة الانقاذ (صنعاء) على محافظة مارب التي بات قاب قوسين او ادني من السيطرة عليها ، وخشية دول التحالف السعودي -الاماراتي من توجه حكومة صنعاء نحو المحافظات الجنوبية ان تغير استراتيجيتها والقوى الإقليمية والدولية المساندة لها للدفع بعملية السلام في اليمن للحفاظ على مصالحها في اليمن قبل ان تتسارع الاحداث ،وتفقد كل شيء ،وخاصةً مع وصول الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية الى الحكم ،والتي من المتوقع ان تكون اكثر

---

[58]) هود ابوراس ،اليمن :السعودية والامارات مصير مجهول وانهيار قادم القاهرة :المعهد المصري للدراسات 2020م،ص21

[59]) حمد جاسم محمد، إقليم حضرموت هدف العدوان السعودي على اليمن، موقع مركز الفرات الرابط http://fcdrs.com/polotics/ تاريخ الزيارة 2020/5/12م

ISSN : 2410-1818

مرونة من الإدارة السابقة [60] حيث سيتم البحث عن صيغة توافقيه للحل ،وإعادة تحقيق السلام في اليمن مع إيجاد صيغة توافقية للحكم المحلي بطريقة سليمة وعادله ،وخاصة فيما يتعلق بالمحافظات الجنوبية مع مراعاة ان تحظى بتوافق جميع القوى السياسية في اليمن ،كالتوافق على قبول الحكم المحلي الكامل الصلاحية لفترة من الزمن حتى تستقر الأوضاع في اليمن وهو الاسلم لوضع اليمن الراهن[61] .

2- **سيناريو فرض تقسيم اليمن الى ثلاثة أقاليم وفرض نظام وصاية من نوع جديد:**

بعد وضوح اجندة دول التحالف السعودي - الاماراتي في اليمن وتقاسمها مناطق النفوذ في اليمن خاصةً في المحافظات الجنوبية ،وفي ساحل تهامة والجزر اليمنية وفرضها ودعمها لأطراف محلية تكون تابعة لها حتى لو تم تحقيق السلام في اليمن ويكون ذلك بمثابة **نظام وصاية من نوع جديد** خاصةً في ظل فشل التطبيق الكامل لاتفاق الرياض بين حكومة (هادي –الرياض) والمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الامارات ، **بحيث يتم تقسيم اليمن الى ثلاثة او اربعه أقاليم أقاليم هي : إقليم يضم المحافظات الشمالية التي تحت سيطرة حكومة الإنقاذ (صنعاء)، وإقليم يكون خاص بالمجلس الانتقالي الجنوبي ويضم محافظة عدن والضالع وحضرموت الساحل وسقطرة وإقليم خاص بحكومة الشرعية (هادي) التابعة للرياض ويضم محافظة ابين وشبوة وحضرموت الوادي**[62] **وإقليم رابع يضم محافظة الحديدة وسواحلها والجزر المطلة على البحر الأحمر** ،وتكون بذلك دول التحالف السعودي - الاماراتي قد حافظت على نفوذها وضمنت مصالحها ،وتستطيع استكمال تنفيذ اجندتها ومشاريعها في اليمن عن طريق جماعات محلية تابعه لها ،**وعملياً هذا التقسيم قائم على ارض الواقع وبدأت تسوق له دول التحالف السعودي - الاماراتي دولياً، ولدى الأمم المتحدة** وقد تسعى للضغط على حكومة الإنقاذ صنعاء لفرض ذلك مقابل إعادة ما تسيطر عليه من محافظة الحديدة وسواحلها لحكومة الإنقاذ (صنعاء)، علماً ان الامارات بدأت تروج لذلك تحت **مسمى إقليم الساحل الغربي** لسلخة من محافظة الحديدة ،واضافة الجزر الية كشرط لإحلال السلام في اليمن ،ولكن ذلك سيواجه بالرفض من قبل حكومة الإنقاذ التي تؤكد انه لا يمكن ان تقبل باي تواجد اجنبي في اليمن[63] ،وقد طرحت مبادرة

---

[60] اليمن 2020 سيناريوهات المستقبل، مؤسسة فريد رش ايبرت الألمانية، مكتب اليمن، 2020م،ص24

[61] عبد الناصر المودع، خمس سنوات من الحرب: سيناريوهات الاستقرار والفوضى، مركز دراسات الجزيرة تاريخ اخر زيارة 2020/5/14م الرابط https://studies.aljazeera.net/ar/article/

[62] علي الذهب ، السيناريو الأرجح لليمن حكم اتحادي بتقسيم جديد للأقاليم ،موقع الدول العربية تاريخ اخر زيارة 2020/10/4م الرابط https://www.aa.com.tr/ar/

[63] أقاليم اليمن السته ، موقع السفير العربي ، الرابط http://assafirarabi.com/ar/ تاريخ الزيارة/ 2020/7/9م

ISSN : 2410-1818

للحل الشامل[64] لم تلق قبولاً لدى طرف (هادي -الرياض) ،وخاصة ًان موازين القوى قد تغيرت ،وأصبحت حكومة الإنقاذ تمتلك قوة عسكرية لا يستهان بها ،وهي في تنامي مستمر خاصةً في مجال الطيران المسير والصواريخ البالستيه وزيادة فرض سيطرتها على الأرض.

3- **سيناريو إبقاء الصراع وتكريس النفوذ والتقسيم لليمن:**

من المحتمل ان تصر دول التحالف السعودي - الاماراتي خاصةً بعد فشلها في تحقيق اهداف عدوانها ،وتدخلها في اليمن وانحسار القوى التي تدعمها محلياً الى مزيد من إذكاء الصراع بين القوى التابعة لها كالمجلس الانتقالي الجنوبي ،وما يسمي بالشرعية خاصةً في فشلها في تطبيق الجانب العسكري ، ودمج القوات الأمنية والعسكرية ،بالرغم من عودة الحكومة الى عدن والتنفيذ الشكلي لاتفاق الرياض ؛الا ان التناقضات الكبيرة لاتزال بين القوى التابعة وتحاول جاهدةً الى ضبط إيقاع الصراع بينهما ،وعدم السماح لأي طرف من الطرفين التابعين للسعودية والامارات بحسم الصراع ،والسيطرة بمفردة على المحافظات الجنوبية ،**وإبقاء الوضع على ما هو علية فهو يشكل بالنسبة لها بيئة مناسبة لشرعية بقائها في اليمن لاستكمال تنفيذ مشاريعها في اليمن**[65] ،وبناء قواعد جديده لها في الجزر وفي محافظة حضرموت وعدن والمهرة وتكريس **سياسة التمني للقوى التابعة لها بالانفصال وتحقيق** الاقاليم المستقلة عن المحافظات الشمالية ،**وفي المقابل إبقاء الجبهات العسكرية مشتعلة على الحدود الشطرية سابقاً ،ودفع القوى التابعة لها بالقتال ضد حكومة الإنقاذ صنعاء سعياً منها لإنهاك جميع القوى في اليمن** ،ولكن ذلك قد لا يتأتى لها فهي غير قادرة **على ضبط إيقاع المعارك العسكرية مع حكومة الإنقاذ صنعاء ،وقد تحدث الكثير من المفاجآت الغير متوقعه** خاصةً مع تنامي قوتها العسكرية إضافةً الى زيادة التذمر في المحافظات الجنوبية ضد تواجدها ،وعدم وجود استقرار امني او أي خدمات عامه في تلك المحافظات واحتمال **تغير قناعة القوى الدولية الداعمة لها** خاصةً في ظل تفاقم المأساة الإنسانية في اليمن [66].

---

[64] انظر مبادرة الحل الشامل المطروحة من حكومة الإنقاذ صنعاء ،الرابط https://almeshkah.net/news

[65] عبدالناصر المودع، مرجع سابق.

[66] فواز الشـــرجبي ، الموقع بوســـت –العربي الجديد ، الامارات تقســـم اليمن اقتصـــاديا –خطة المخا الرابط https://almawqeapost.net/news/ تاريخ الزيارة 2020/1/20م.

ISSN : 2410-1818

الخاتمة:

من خلال البحث ،والدراسة اتضح ان مشروع تقسيم الأقاليم في اليمن كان سبباً رئيساً لاندلاع الحرب في اليمن ، حيث كان هنالك إصرار إقليمي ودولي على تنفيذ مشروع تقسيم الأقاليم ، وانتقال اليمن الى النظام الفيدرالي كحل ناجع لمشكلات اليمن واضفاء الاستقرار السياسي في اليمن ،ولكن الطريقة الغير علمية ،و والغير مدروسة التي ُصيغ بها موضوع التقسيم للأقاليم، وتجاهله لواقع اليمن والمجتمع اليمني كونه مشروع خارجي من الدول الراعية للمبادرة الخليجية وان كانت صياغته تمت بأيادي القوى السياسية اليمنية ؛الا انه لم يكن واقعياً مما أدى الى فشله وعدم تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ،مما دفع القوى الإقليمية والدولية للبحث عن طرق بديلة من خلال الدفع بالصراع في اليمن الى أوجه وتفجر الحرب بين القوى السياسية اليمنية ،وبرز التحالف الدولي بقيادة السعودية والامارات داعماً لإحدى القوى السياسية اليمنية ،وشن الحرب على اليمن وكان مشروع تقسيم الأقاليم سبباً رئيسياً فيها، بل انه كان حاضراً بقوة لفرضه بالقوة العسكرية وتنفيذ اجندة دول التحالف الاماراتي -السعودي التي تهدف الى تقسيم اليمن وايجاد مناطق نفوذ لها دائمة في اليمن .... وقد **خلصت الدراسة الى النتائج التالية:**

1- ان عدم الاكتراث لرؤى العديد من مكونات المجتمع اليمني، والأخذ برؤية محددة لجهة معينه فيما يتعلق بتقسيم الأقاليم اسست لصراع سياسي، وكان سبباً لعدم التنفيذ السلس لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني المبنية اساساً على التوافق بين مختلف مكونات المجتمع اليمني.
2- ان تقسيم الأقاليم بالطريقة التي اعد بها المنافية للمعايير العلمية والمهنية أدى الى عدم قبوله من اغلب القوى السياسية اليمنية المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني.
3- كان من المفترض اعادة بناء الدولة وهياكلها اولاً، وإيجاد بيئة مستقرة سياسياً واقتصادياً وامنياً في اليمن، ومن ثم الانتقال بمراحل زمنية معينه ومدروسة لنظام الاقاليم كما عملت العديد من الدول، فهو ليس بالأمر الهين، ويحتاج لدوله مستقرة وقوية قبل الخوض، والشروع في الانتقال من نظام الحكم البسيط الى النظام الفيدرالي.
4- ان افرازات الحرب على مدى أكثر من ست سنوات قد فرضت واقعاً جديداً في اليمن وواقع السيطرة على الأرض اختلف، وقد تم وأد مشروع تقسيم ال 6 الأقاليم وخلق واقعاً جديداً.
5- ان هنالك سعياً حثيثاً من قبل دول التحالف السعودي -الاماراتي لإعادة رسم خارطة اليمن وإعادة تقسيم اليمن، وايجاد تقسيم جديد لأقاليم ما بعد السلام وفرض نظام وصاية من نوع جديد على المحافظات الجنوبية والشرقية وبعض المحافظات الشمالية.
6- ان التعويل على الخارج لتقديم مشاريع لحل القضايا الوطنية او المشكلات التي يعاني منها أي مجتمع لا يمكن ان تمثل حلاً مثالياً فغالباً ما تكون مرتبطة بمشاريع واجندة الدول الكبرى في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية على وجه الخصوص.

ISSN : 2410-1818

7- ان الاتيان بمشروع الفيدرالية وتقسيم الأقاليم كوصفة جاهزة لحل مشكلات اليمن المتراكمة في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية كان بمثابة الهروب الى الامام دون وجود رؤى واقعية وحقيقة متوافقة مع واقع اليمن، وواقع المجتمع اليمني وكان يفترض من القوى السياسية اليمنية البحث عن حلول وطنية والحيلولة دون انزلاق اليمن الى الحرب التي دمرت كل مقدراته.

8- ان تقسيم الأقاليم جاء لحل المشكلات التي كانت تعاني منها اليمن، ولكن على العكس تماماً ساهم في اذكاء الصراع في اليمن وكان سبباً رئيساً لتفجر الحرب والتدخل الواضح والمباشر للقوى الإقليمية والدولية في اليمن.

9- ان تقسيم الأقاليم جاء ليحل اهم القضايا اليمنية القضية الجنوبية والإبقاء على اليمن موحداً لكن على العكس تماماً ساهم في تقسيم اليمن وتعقيد القضية الجنوبية وتشظي المحافظات الجنوبية وجعلها ملاذاً آمن للقوى الإقليمية والدولية لتنفيذ اجندتها في اليمن.

10- تم تسويق القوى الدولية والأمم المتحدة لموضوع الفيدرالية في اليمن كمخرج وحيد لحل قضايا اليمن ولكن في حقيقة الامر انه تم طرحه لتنفيذ اجندتها في نشر الفوضى الخلاقة في المنطقة العربية وإعادة تقسيمها للدول العربية، وخلق صراعات وحروب داخلية لا تنتهي وذلك خدمةً لمصالحها ومصالح الكيان الصهيوني.

ISSN : 2410-1818

التوصيات:

1- عدم التعويل على المشاريع المقدمة من الخارج والأخذ بها كما هي، وإنما ينبغي الاخذ بما هو مفيد لبلادنا وما يتوافق مع المصلحة الوطنية العليا

2- ان تنفيذ نظام الأقاليم لم يعد مناسباً لليمن فقد قدرت الكلفة للانتقال لنظام الأقاليم قبل اندلاع الحرب في اليمن ب 70مليار دولار لإحداث نمو في الأقاليم حسب الدراسات الاقتصادية ويجب البحث عن بدائل لنظام إداري للحكم المحلي يمكن تطبيقه في اليمن بعد التوافق علية من كل مكونات المجتمع اليمني.

3- ينبغي على القوى السياسية، والمكونات الوطنية في اليمن ان تواجه المشاريع المطروحة من قبل التحالف السعودي الاماراتي التي تهدف الى تقسيم اليمن الى مناطق نفوذ لها تحت اية مبررات، وفرض نظام أقاليم جديده تؤثر على الاستقرار السياسي في اليمن مستقبلاً وتضفي علية مزيد من الصراع والتقسيم.

4- يجب التركيز من قبل القوى السياسية اليمنية على إعادة تحقيق السلام في اليمن، وانهاء الحرب وإيجاد برامج فاعلة لإعادة الاعماربدلاً من التفكير في مشاريع خارجية لا تناسب اليمن وتجاوزتها الوقائع على الأرض.

5- على القوى السياسية اليمنية ان تدرك ان القوى الإقليمية والدولية تسعى الى إطالة امد الصرع والحرب في اليمن وان تسعى لإنهاء الحرب في اليمن لان بقائها سيزيد من حجم المعاناة الإنسانية في اليمن ويجعل اليمن عرضةً لمزيد من التمزق والتقسيم.

6- ان القانون الحالي للسلطة المحلية في الجمهورية اليمنية قد تضمن صلاحيات لو تم تطبيقها كنظام للسلطة المحلية بشكل كامل للصلاحيات للمحافظات لكان بمثابة فيدرالية ولامركزية كامله للنظام الإداري للدولة، وهو الاصلح لليمن في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها.

7- على دول التحالف السعودي -الاماراتي ان تدرك بعد حرب استمرت قرابة السبع سنوات انها فشلت في تحقيق أهدافها في اليمن، وان امبراطوريات كبيرة فشلت في السيطرة على اليمن، وعليها ان تراجع سياساتها في اليمن، وتدعم السلام والاستقرار فيه، وهذه هي الطريقة الأمثل للحفاظ على مصالحها في المنطقة لان استمرار تغذيتها للصراع والحرب في اليمن سيؤثر على الامن والاستقرار في بلدانها وفي منطقة الجزيرة العربية بشكل عام.

ISSN : 2410-1818

قائمة المراجع:

القران الكريم، سورة النمل اية رقم 32.

الكتب:

1- احمد صالح الفقيه، الفيدرالية كحل للازمه اليمنية، -عرض لتجارب فيدرالية حول العالم، صنعاء: المؤسسة اليمنية للتنمية الثقافية2017م، ص 19.

2- الفيدرالية-السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات IDEA "،2015" ص 13.

3- احمد محمد علي، التغيير-الإصلاح الديمقراطي في اليمن: ضروراته ومعوقاته، صنعاء: الافاق للطباعة والنشر 2011م ص.18.

4- احمد التلاوي، تداعيات الازمة اليمنية على النظام السعودي، القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجيه2016 م، ص17

5- الكسندر تركسي، الحرب الاهلية في اليمن: صراع معقد وافاق متباينة ،الدوحة المركز العربي: للأبحاث ودراسات السياسات2015م،ص17

6- بلال محمد الحكيم، الأسباب الحقيقية للعدوان السعودي الأمريكي على اليمن ، صنعاء: المجلس الزيدي الإسلامي 1432هـ ص 16.

7- جورج أندرسون: مقدمة عن الفيدرالية، ترجمة: مها تكال، كندا: منتدى الأنظمة الفيدرالية، 2007، ص18.

8- شؤرش حسن عمر، خصائص النظام الفيدرالي -دراسة مقارنة، المركز العربي: بغداد:2018م ص8.

9- علي عبد القوي الغفاري، الوحدة اليمنية: الواقع والمستقبل، صنعاء: مؤسسة الكتاب المدرسي 1997م، ص27.

10-رياض الاحمدي، الفيدرالية في اليمن تاريخ الفكرة ومؤشرات الفشل، صنعاء: مركز نشوان الحميري 2014م، ص17

11-يحيى المتوكل، الانتقال السياسي في اليمن وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية والانسانية 2011 م-2015م، المرصد: صنعاء 2011م ص46.

12 -مشير العثماني، الفيدرالية في اليمن المأزق ومقترحات الحل، المنظمة العربية للقانون الدستوري، تونس: نوفمبر 2020م ص18.

13-وضاح العولقي وماجد المذحجي، الحكم المحلي في اليمن في ظل النزاع والاضطراب، صنعاء: مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية 2018م، ص23

14-هود ابوراس، اليمن: السعودية والامارات مصير مجهول وانهيار قادم القاهرة: المعهد المصري للدراسات 2020م، ص21

ISSN : 2410-1818

15-يوميات العدوان، مركز البحوث والمعلومات وكالة سبا للإنباء، صنعاء 2018م ص14

رسائل الماجستير:

كمال صفا، الازمة السياسية اليمنية، أسبابها، ابعادها، طرق تسويتها رسالة ماجستير، بيروت: الجامعة اللبنانية 2018م، ص 36

الدوريات والصحف:

1- إبراهيم الاشموري، اقلمة اليمن مشروع خليجي بامتياز صحيفة الثورة العدد (584321) تاريخ 2018/12/14م ص4.

2- احمد المالكي، ثورة 21 سبتمبر جاءت لتغيير نوعي وقدمت نموذجاً مختلفاً للتنفيذ، صحفيه الثورة اليمنية، العدد (595453) 2020/6/25م صـ(7).

3- عدنان المقطري، خيار الدولة الاتحادية في اليمن الخلفيات والمبررات وتحديات الانتقال، مجلة سياسات عربية العدد (33) يوليو 2018 ص18

4- بيان الحزب الصا در في ر11 فبراير 2014 صحيفة الثوري الصادرة عن الحزب الاشتراكي: صنعاء، العدد رقم (1233) تاريخ 2014/11/14م ص3.

اتفاقيات ووثائق:

اتفاق السلم والشراكة **Yemen-nice-info\news\detail.php.710=70461**

اتفاق ستوكهلم الخاص بالحديدة **https:osesgy.unmission.org/AR**

مؤتمر الحوار الوطني **www.nolc.ye**

المبادرة الخليجية

https://osesgy.unmissions.org/sites/default/files/gcc_initiative_arabic.pdf

وثيقة الحل الشامل المقدمة من صنعاء الرابط

https://almeshkah.net/news-2506.htm

مواقع النت:

1- مركز دراسات الجزيرة https://www.aljazeera.net/[1]

2. الحوار المتمدن https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?ad

3. مركز الفرات http://fcdrs.com/polotics/

5- الدول العربية https://www.aa.com.tr/ar/

ISSN : 2410-1818

6- السفير العربي /http://assafirarabi.com/ar/
7- الموقع بوست https://almawqeapost.net/news/
8- صحيفة الثورة اليمنية http://althawrah.ye/archives/618056
9- كريتر سكاي https://cratersky.net/posts/
10- قناة العالم https://www.alalamtv.net/news
11- موقع العربي الجديد https://www.alaraby.co.uk/
12- موقع البي بي سي العربي www.bbc.com/arabic/middleeas
13- الموقع بوست https://almawqeapost.net/news/
14- يمن شباب https://yemenshabab.net/hot%20files/
15- نشوان نيوز https://nashwannews
16- المساء برس http://masa-press.net?2017
17- صعدة برس http://www.saadahpress.net/news/news
18- يمنات https://yemenat.net/
19- مركز صنعاء للدراسات http://sanaacenter.org/files/Federalism_in_Yemen_ar.pdf
20- قناة العالم https://www.alalamtv.net/news
21- العربي الجديد https://www.alaraby.co.uk/
22- يمن شباب https://yemenshabab.net/hot%20files/
23- وكالة سبا للإنباء /https://www.saba.ye
24- الدول العربية https://www.aa.com.tr/ar/
25- السفير العربي http://assafirarabi.com/ar/
26- موقع جريدة الشرق الأوسط https://aawsat.com/home/article/
27- المركز الديمقراطي العربي برلين https://democraticac.de/?p=48667
28- الحوار المتمدن https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid
29- موقع قناة أي ار تي الروسية https://arabic.rt.com/middle_east/1102150